**رد فعل منظمة العفو الدولية على تقرير مجلس أوروبا**
بشأن عمليات الترحيل السري

في تعليق لها بمناسبة صدور التقرير الثاني للجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان التابعة لمجلس أوروبا، الذي أكد أن وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي أيه) قد شغَّلت مراكز اعتقال سرية في بولندا ورومانيا، وربما في دول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي، قالت منظمة العفو الدولي:

"إن منظمة العفو الدولية تحيي التقرير والعمل الاستقصائي غير العادي الذي قام به مكتب السيد مارتيانوس للحصول على حقائق جرى إخفاؤها ببراعة بشأن برنامج الاعتقال السري الذي تتزعمه الولايات المتحدة. وبعد أن اتضح التواطؤ الأوروبي الآن، فإننا نعتقد أن الوقت قد حان لكي تتبصر الدول جيداً في حقيقة أن سوء استخدام الدولة للسرية ولعقيدة الأمن القومي قد جرَّها إلى "مستنقع قانوني وأخلاقي" وهبط بها إلى مستوى ممارسة الاعتقال السري والتعذيب والانتهاكات الجسيمة الأخرى لحقوق الإنسان والإفلات تماماً من العقاب".

ويعزّز التقرير ما توصلت إليه منظمة العفو الدولية من معطيات بأن ثلاثة معتقلين سريين سابقين جرى توثيق حالاتهم على نحو موسَّع قبل أكثر من عام قد احتجزوا في "موقع أسود" في أوروبا الشرقية.

وأوضح السيناتور السويسري ديك مارتي، الذي رأس الجمعية البرلمانية للجنة مجلس أوروبا الخاصة بالشؤون القانونية وحقوق الإنسان أن التواطؤ مع الولايات المتحدة على أعلى المستويات الحكومية قد جاء ليس فحسب من الدول المتورطة على نحو مباشر أكثر من غيرها في برنامج الاعتقال السري، وإنما أيضاً من جميع الأعضاء والشركاء في حلف شمال الأطلسي، الذي وقّع موافقاً على الشروط التي أتاحت لعمليات السي آي أيه بأن تسيد وتميد على هواها. ويعكس تقريره مدى الاستهجان لحقيقة أن مفهومي سرية الدولة والأمن القومي قد استُنفرا من جانب العديد من الحكومات لعرقلة الإجراءات القضائية و/أو البرلمانية الرامية إلى ضمان المساءلة للتنفيذيين المتورطين في مزاعم انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

إن منظمة العفو الدولية تدعم بلا تحفظ الموقف القائل بأن "الأرهاب يمكن، بل يجب، أن يُكافح بأساليب تتماشى مع حقوق الإنسان وحكم القانون"، وتدعو الولايات المتحدة والدول الأوروبية إلى وقف عمليات الترحيل السري والاعتقال السري، ومباشرة تحقيقات مستقلة ووافية في هذه الممارسات، وتقديم المسؤولين عن الانتهاكات إلى العدالة، والتعويض على الضحايا عما لحق بهم من أذى.